عـقـــد أتـــفـــاق

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 1444/03/05هـ الموافق 2022/10/01م قد أتفق كل من :-

1- السادة/ مجموعة محمد عودة البلادي للمقاولات، سجل تجاري 4650062386 – المدينة المنورة، ويمثلها في هذا العقد: السيد/ ماجد بن عودة البلادي (الطرف الأول).

2- السادة / سرايا المدينة المدينة للمقاولات ، سجل تجاري 4650219044 – المدينة المنورة ، ويمثلها في العقد: السيد/ رائد بخيت بن مرجح الحربي (الطرف الثاني).

حيث أن الطرف الأول يرغب في القيام بأعمال الحفر والردم والصبجريد ، وحيث أن الطرف الثاني قد أبدى استعداده لتنفيذ الأعمال المذكورة أعلاه بعد أن اطلع على المواصفات والمخططات والكميات الخاصة بهذه الأعمال وبعد معاينته لمواقع الأعمال، وتعهد بالالتزام بها والعمل بمواقع لاحقة يتم الاتفاق عليها وأقر بقدراته الإدارية والفنية والإمكانيات المادية المطلوبة لتنفيذ تلك الإعمال .

وقد اتفق الالطرفات علي تنفيذ العمل وفقا لشروط العقد التالية:

المادة (1):- يلتزم الطرف الثاني بتوفير العمالة والأدوات المطلوبة للعمل والمعدات وأدوات السلامة .

المادة (2):- يكون الطرف الثاني مسئول عن جودة العمل والتسليم بالمواعيد المقررة.

المادة (3) توصيف وأسعار البنود:

رقم البند	أسم البند	الوحدة	السعر بالريال
1	اعمال القطع عادي	م3	4
2	اعمال الردم	م3	5
3	اعمال الصبجريد	م3	7
4	اعمال القطع الصخري	م3	9

المادة (4) طريقة دفع المستحقات: يدفع الطرف الأول قيمة 10% من قيمة الاعمال المتفق عليها بالعقد خلال 15 يوم من بدا العمل يقوم الطرف الثاني بعمل مستخلصات شهريه وتصرف (90%) من قيمة كل مستخلص للطرف الثاني مع حجز نسبة (10%) للطرف الاول .ويتم خصم أي مصروفات خاصة بالمشروع يتحملها الطرف الاول من مستحقات الطرف الثاني من بداية المشروع حتى تسليم المشروع .

المادة (5) طريقة التنفيذ: على الطرف الثاني تنفيذ الأعمال الخاصة بالمشروع وذلك طبقا للمواصفات والمخططات الواردة ضمن مستندات عقد المشروع وطبقا لتعليمات الطرف الأول والجهة المالكة للمشروع، ويتعهد بتأمين وتوفير جميع المعدات اللازمة لإنجاز الأعمال على أن تكون بحالة تشغيلية ممتازة وكذلك توفير الفنيين والمراقبين والمساحين والعمالة اللازمة والكافية لإنجاز جميع الأعمال.

المادة (6) معاينة الموقع: يقر الطرف الثاني انه قبل تقديم أسعاره الثابتة وغير القابلة للتعديل قد اطلع على موقع العمل وفحصه وعاينه المعاينة النافية للجهالة وأنه تأكد من ظروف الموقع وطبيعته .

المادة (7) المسؤولية: يقر الطرف الثاني بأنه يتحمل مسئولية ما قد يصيب عماله ومواده ومعداته وأعماله وأعمال ممتلكات الأطراف الأخرى من أضرار ناتجة عن عمله، وعليه أن يتخذ جميع وسائل السلامة الممكنة والحراسة والمراقبة وإتباع القوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية والخاصة بالإقامة والأمن والسلامة .

المادة (8) الحضور إلى الموقع: على الطرف الثاني أو من يمثله التواجد في الموقع يوميا لمتابعة سير أعماله ، وعند تسليمها إلى صاحب العمل (التسليم الابتدائي والنهائي) .

المادة (9) التنازل عن الأعمال: لا يحق للطرف الثاني التنازل عن الأعمال موضوع العقد إلى مقاول آخر إلا بعد موافقة الطرف الأول الخطية على ذلك، ويعتبر هو والطرف المتنازل إليه متضامنين في تنفيذ بنود وأحكام هذا العقد .

المادة (10) حساب الأعمال: لا تتم محاسبة الطرف الثاني عن أية أعمال لا يقوم بتنفيذها وردت بجدول الكميات ولم يتم اعتمادها من قبل الطرف الأول وتنفيذها بالموقع ويتم خصم قيمتها كما وردت بجدول الكميات المرفق بالعقد .

Scanned with CamScanner

المادة (11) إلغاء العقد مع الطرف الثاني: يحق للطرف الأول إلغاء هذا العقد المبرم مع الطرف الثاني ودون الحاجة لاتخاذ أية إجراءات قانونية أو قضائية في الحالات التالية:

أ- إذا انسحب الطرف الثاني من العمل دون سبب وبدون موافقة الطرف الأول .

ب- إذا كان التنفيذ من قبل الطرف الثاني تم بطريقه سيئة وغير مطابقة للمواصفات المطلوبة .

ت- إذا خالف الطرف الثاني أي بند من بنود هذا العقد .

المادة (13) التنسيق: على الطرف الثاني التنسيق مع الطرف الأول والجهات المعنية بالمشروع وذلك لتجنب حدوث أية تضارب في مواعيد التنفيذ قد ينشأ عنه مشاكل للأطراف الأخرى والتسبب في تأخير أعمالهم والإضرار الذي حصل يخصم من حساب الطرف الثاني لدى الطرف الأول مباشرة وكذلك إلزام الطرف الثاني بتكاليف إصلاح وإزالة الأعمال المتضررة.

المادة (14) ضمان الأعمال:

أ- يلتزم الطرف الثاني بضمان مطابقة أعماله المنفذة لمستندات العقد كافة .

ب- يلتزم الطرف الثاني بضمان مطابقة أعماله المنفذة للمخططات والتصميمات المعتمدة من الجهة المالكة للمشروع

ت- يلتزم الطرف الثاني بضمان إزالة أو إصلاح أية أعمال معيبة غير مطابقة لمستندات العقد يتم اكتشافها سواء من خلال تنفيذ أعمال المشروع ولحين انتهاء التزامات الطرف الأول تجاه الجهة المالكة بالكامل .

المادة (15) جهاز الطرف الثاني: يقوم الطرف الثاني وعلى نفقته الخاصة بتأمين العدد الكافي من الفنيين والمراقبين والعمال وسكنهم والمعدات والمواد والأدوات اللازمة للتنفيذ وكذلك المياه والمرافق الأخرى الضرورية لإنجاز الأعمال .

المادة (16) التأمين على المعدات والعمال: يلتزم الطرف الثاني بالتأمين الشامل على جميع معداته وعمالته ويجب أن تكون العمالة نظاميه (تحمل إقامة نظامية) تحت كفالة الطرف الثاني ويكون مسئولا عنها مسئولية كاملة دون أدنى مسئولية على الطرف الأول، وكذلك فإن الطرف الثاني مسئول مسئولية كاملة عن كافة إصابات العمل التي قد تحدث لا سمح الله للعاملين لديه في المشروع أثناء تنفيذ الأعمال ووفقا لما هو مقرر في القانون ولما يقرره القضاء بشأن تلك الإصابات من تعويضات ومن أي نوع كانت ويخول ويفوض الطرف الثاني الطرف الأول بصرف مقابل تلك التعويضات في حالة صدور أية أحكام بشأن ذلك ضد الطرف الأول وذلك خصما من حسابه ويعتبر هذا الشرط تفويض غير قابل للنقض أو الإلغاء أو التعديل ويتحمل الطرف الثاني 10 % من قيمة التعويض الذي يدفع لعمالته كمصاريف إدارية يخصمها الطرف الأول مباشرة من حساب الطرف الثاني ، التعويض الكامل للعامل عن الإصابة في حالة رفض شركة التأمين الصحي.

المادة (17) مسؤوليات الطرف الثاني :لايحق للطرف الثاني اثناء فترة التعاقد ترك العمل وفي حالة ترك العمل يتم التعويض ورفع الخسارة عن الطرف الأول ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باي كميات تم تنفيذها وذلك لما يسببه من خساره للطرف الأول وتاخر تسليم المشروع مع الجهة المالكة .

المادة (18) الفصل في الخلافات: يخضع هذا العقد للاتفاق المبرم مع الجهة المالكة وكذلك للأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية حيث أن الطرف الثاني يلتزم بتنفيذ أحكام تلك الأنظمة والقرارات.

والله ولـي الـتـوفـيـق ،،،

الطرف الأول

مجموعة محمد عوده البلادي للمقاولات العامة

الطرف الثاني

مؤسسة سرايا المدينة للمقاولات

Scanned with CamScanner